جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

السنة الجامعية: 2025 - 2026
المستوى: السنة الثانية ليسانس
المدة: 1.5 ساعة

يوم : 2025/05/14

امتحان الدورة العادية للسداسي الرابع في مقياس أخلاقيات الأعمال

أجب على الأسئلة التالية:

السؤال الأول: (7.5نقاط)

- ✓ ما المقصود بأخلاقيات الأعمال؟
- ✓ وما هي أهميتها؟

السؤال الثاني: (5نقاط)

- ✓ ما هي مصادر أخلاقيات العمل؟

السؤال الثالث: (4.5نقاط)

- ✓ ما هي المسؤولية الاجتماعية؟
- ✓ ماهي مباديء المسؤولية الاجتماعية؟

السؤال الرابع: (3 نقاط)

- ✓ كيف تكون أخلاقيات وظيفة المالية والمحاسبة

بالتوفيق إن شاء الله

يوم : 2025/05/14

الإجابة النموذجية لإمتحان الدورة العادية للسداسي الرابع في مقياس أخلاقيات الأعمال

السؤال الأول: 7.5 نقاط

المقصود بأخلاقيات الأعمال: هيمجموعة القواعد والضوابط والقيم التي تحدد السلوك الذي يفترض على الموظف الالتزام به عند ممارسته لعمله في أي وقت وأي مكان" وأن يكون منهج الموظف هو ضرورة تمسكه بجملة من الأخلاقيات الوظيفية لضمان زيادة انتاجيته. 0.5 نقطة

أهمية أخلاقيات الأعمال: 0.5 نقطة لكل عنصر

1.إعداد برامج تدريبية في مجالات أخلاقيات الوظيفية العامة وحسب القطاعات وإلزام الموظفين العاميين بها، بما يؤدي إلى خلق الاهتمامات وإيجاد الخبرات اللازمة للارتقاء بالوظيفة العامة والحد من أسباب ومظاهر الفساد.

2.إيجاد حوافز خاصة بأخلاقيات الوظيفة العامة على مستوى المؤسسات القطاع العام كله وعلى مستوى الأفراد في كل مؤسسة حكومية.

3.حشد السياسات الملائمة لاجتثاث الفساد السياس ي والإداري بوصفه ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية والسياسة، وذلك بإصدار مجموعة من المبادئ والقيم التوجيهية من أجل الاستقامة في الوظيفة والارتقاء بها من حيث السمعة والنزاهة والجدارة.

4.التدوير الوظيفي للمسؤولين الحكوميين بين فترة وأخرى، لأن إبقاء المسؤول الإداري فترة طويلة في الموقع نفسه يتسبب في تفش ي الفساد، لاسيما في المفاصل الرئيسة في الإدارة العامة كالجمارك ومديريات الشؤون المالية والمشتريات والمصالح العقارية والمؤسسات والشركات العامة.

5.رفع مستوى أجور ورواتب العاملين في الدولة، وإذا ما إستمر مستوى الدخل على نفس المستوى على عدد من السنين، فإن الإدارات العامة ستخسر كوادرها المؤهلة والمدربة إلى القطاع الخاص، وسيبقي في الإدارة العامة الموظفين غير الأكفاء مما يؤدي إلى تراجع الانتاجية وتكريس الروتين واستنبات الفساد.

6.تغليظ العقوبات الرادعة لمرتكبي الفساد من الموظفين الحكوميين وموظفي القطاع الخاص والتشدد في تطبيق أحكام القانون بحق المخلين بالنظام العام.

7.تحديث القوانين والتحقق من دقة القرارات الإدارية وتطوير منظومة المساءلة لتحسين الخدمات الحكومية والحد من ممارسات الفساد.

8.التقييم لمجالات الفساد في كل المؤسسات العامة وتفعيل دور الأجهزة الرقابية في الإدارات كافة وتكثيف نشاطها وتخويلها بصلاحيات واسعة من أجل محاسبة المقصرين والمهملين، وملاحقة مرتكبي الفساد.

9.سن تشريعات تلزم الموظفين بمراعاة أخلاقيات الوظيفة العامة ومتطلباتها.

10.تنمية الرقابة الذاتية: فالموظف الناجح هو الذي يراقب الله تعالى قبل أن يراقبه المسؤول، وهو الذي يراعي المصلحة الوطنية قبل المصلحة الشخصية، فإذا تكوَّن هذا المفهوم في نفس الموظف فسوف ينجح وتنجح المؤسسة بلا شكّ.

11.وضع الأنظمة الدقيقة التي تمنع الاجتهادات الفردية الخاطئة: لأن الممارسات غير السوية تنتج أحيان ا من ضعف النظام أو عدم وضوحه، ويمكن للمؤسسة أن تخصص مكتب ا خاص ا للاهتمام بأخلاق العمل، يقوم عليه مجموعة من الموظفين، ولهذا الجهاز رقم هاتف خاص ساخن للتبليغ عن أي خلل في الأخلاق.

12.القدوة الحسنة: إذا نظر العاملون إلى المدير وهو لا يلتزم بأخلاق العمل، فهم كذلك من باب أولى.

13.تصحيح الفهم الديني والوطني للوظيفة: إذا اقتنع العامل بأن العمل عبادة، وأن العمل وسيلة للتنمية الوطنية وازدهار الوطن وتحسين مستوى الدخل زاد لديه الالتزام بأخلاق الوظيفة.

14.محاسبة المسؤولين والموظفين: للتأكد من تطبيق النظام، وهو ما يعرف بالأجهزة الرقابية التي تشرف على تطبيق النظام.

السؤال الثاني: 5 نقاط

مصادر أخلاقيات العمل هي: نقطة لكل عنصر

أ- المصدرالديني "المعتقدات الدينية:" لقد وضعت الديانات السماوية أخلاق وفضائل سلوكية تنعكس على المرء في تعامله مع الله وحسن المعاملة والاستقامة في التعامل ومعاملة الجميع بطريقة حسنة لأنهم متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون، وهي أهم مصدر في تقديرنا.

ب- القوانين والانظمة والتشريعات: التي تضعها الدولة من نظام الخدمة المدنية، قانون الوظيف العمومي، قانون العمل والعمال، أنظمة وقواعد العمل، اللوائح الادارية.

ج- البيئة الاجتماعية: تعتبر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد والتمازج بين قطاعات المجتمع المختلفة من خلال العادات والتقاليد والأعراف والقيم من أهم مصادر الاختلافات التي تؤثر في الادارة وفي مستوى التعامل بين المواطنين والجمهور، وبين الموظفين أنفسهم ومن من جهة أخرى، تشمل البيئة الإجتماعية: الثقافة الوطنية؛ تاريخ المجتمع وخبراته وتقاليده؛ النظراء والجماعات المرجعية؛ قادة الرأي والأدوار النموذجية؛ القبيلة والعشيرة والعائلة.

د- وسائل الإعلام والتكنولوجيا: تشكل وسائل الإعلام والتكنولوجيا في العصر الحالي أبرز المصادر التي تعمل على توجيه سلوك الفرد وقيمه، خاصة بعد التطور الذي يشهده العالم نتيجة تطور وسائل الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي على اختلاف أنواعها وأشكالها، حيث تبث هذه الوسائل عبر قنواتها المتعددة الكثير من الأفكار والقيم والاتجاهات عبر البرامج الإعلامية أو الإعلانات التجارية أو التقارير عبر الأثير لما تحمل في طياتها من الغث والسليم من الأفكار والقيم التي تؤثر على الفرد وبشكل مستمر خاصة بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة بسبب إنتشار شبكة الإنترنيت وأن القيم والسلوكيات عابرة للحدود بلا قيود.

هـ- نظريات التنظيم والمدارس الفكرية والفلسفية: وهذه تدخل في إطار ما يسمى بالخبرة العلمية والتعليمية، حيث تعد أراء العلماء والفلاسفة ورجال الفكر على مختلف مدارسهم وكذلك علماء البيئة والادارة والسلوك والتاريخ والسياسة الذين حاولوا في كلياتهم ان ينظموا العلاقة بين الحاكم والمحكوم مرجعا في تنظيم أمور حياتنا والتي من بينها الإدارة.

السؤال الثالث: (4.5 نقاط)

المقصود بالمسؤولية الاجتماعية: إلتزام شركة بممارسة نشاطها بشكل لا يضر بعملائها أو بالمجتمع ككل وتكريس جزء من مواردها لتعزيز الجهود الوطنية." 1 نقطة

مباديء المسؤولية الاجتماعية هي: 3.5 نقاط **أي** 0.5 نقطة لكل عنصر

أ- **مبدأ القابلية للمساءلة**: أن تستجيب المؤسسة للمساءلة عن تأثيراتها على المجتمع والبيئة من قبل السلطات القانونية من خلال الفحص والتدقيق، وأن توافق على مسؤوليتها في التجاوب مع هذا الفحص والتدقيق، وتكون هذه القابلية للمساءلة ذات تأثير إيجابي على المؤسسة والمجتمع حيث تسأل المؤسسة عما يلي: نتائج قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة والاقتصاد، خصو صا النتائج غير المقصودة، الإجراءات التي اتخذت لمنع تكرار هذه الآثار السلبية غير المقصودة وغير المنظورة.

ب- **مبدأ الشفافية**: ينبغي أن تتحلى المؤسسة بالشفافية في قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، وأن تفصح على نحو واضح ودقيق وتام سياستها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسؤولة عنها، بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين، أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة. وينبغي أن تقدم المعلومات الفعلية في الوقت المناسب لتمكين الأطراف المعنية من تقييم تأثير قراراتها وأنشطتها بدقة على مصالحهم وثيقة الصلة.

ج- **مبدأ السلوك الأخلاقي**: أن تتصرف المؤسسة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات، وتبني سلوكها على

أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل، وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة، وينبغي تعزيز السلوك الأخلاقي بواسطة: وضع وتحديد قيم المنشأة ومبادئها، وضع هياكل حوكمية تساعد على تعزيز السلوك الأخلاقي داخل وخارج المنشأة، تحديد معايير السلوك الأخلاقي المتوقعة، تشجيع الالتزام بمعايير السلوك الأخلاقي، إنشاء آليات رقابية لمراقبة التطبيق، إنشاء آليات لتسهيل تقديم تقارير حول المخالفات الخاصة بالسلوك الأخلاقي دون خوف من الانتقام.

د- إحترام مصالح الأطراف المعنية: ينبغي أن تحترم المؤسسة وتضع في إعتبارها وتتجاوب مع مصالح أطرافها المعنية، وينبغي تحديد الأطراف المعنية، وأن تكون على دراية واعتراف بمصالح واهتمامات الأطراف المعنية، ينبغي أن تضع في الاعتبار الرؤى الخاصة بالأطراف المعنية التي قد تتأثر بقرار ما، حتى لو لم يكن لهم دور رسمي في حوكمة المؤسسة، ينبغي أن تضع في الإعتبار العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية والتوقعات الأكبر للمجتمع والتنمية المستدامة.

هـ- مبدأ سيادة القانون: ينبغي على المؤسسة أن تلتزم بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية، المكتوبة والمعلنة، والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة، ينبغي أن توافق المؤسسة على احترامها سيادة القانون بشكل إلزامي)لا أحد فوق القانون(، وأن تكون المؤسسة على دراية بالقوانين والقواعد المطبقة لكي تخبر الأشخاص داخل المنشأة بالتزامهم لمراقبة وتنفيذ الإجراءات.

و- إحترام المعايير الدولية للسلوك: ينبغي أن تحترم المؤسسة المعايير الدولية للسلوك مع الالتزام بمبدأ إحترام سيادة القانون في المواقف التي لا توفر الحد الأدنى من حماية المجتمع والبيئة، ينبغي على المؤسسة أن تسعى جاهدة إلى احترام المعايير الدولية للسلوك فيما يتعلق بالبلدان التي يكون فيها القانون الداخلي أو تطبيقه يتعارض بشكل كبير مع المعايير الدولية للسلوك، ينبغي على المؤسسة أن تبذل قصارى جهدها لاحترام المعايير على أقص ى نحو ممكن.

ز- مبدأ احترام حقوق الإنسان: ينبغي أن تحترم المؤسسة حقوق الإنسان وأهمية هذه الحقوق، والقيام بإحترام وتعزيز الحقوق الموضوعة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها إحترام الحقوق الموجودة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

السؤال الرابع: (3 نقاط)

المحاسبة مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات التي يعتمد عليها في التحقق من صحة وصدق العمليات المالية أو الاحداث الاقتصادية وإثباتها وقياسها بغرض تقديم المعلومات عنها لتحديد الحقوق والالتزامات وبيان نتيجة النشاط، ولاتخاذ القرارات بواسطة مستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية. أما أهم العوامل التي تبرز مدى حاجة الأخلاق فيها هي كالآتي :

1.المحاسبة عبارة عن أفعال تعبر عن سلوك أخلاقي لترشيد السلوك المحاسبي.

2.إن مهنة المحاسبة تخدم طرف ا ثالث ا يستخدمون المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم دون أن يكونوا متعاقدين.

3.الحاجة الى المحاسبة الإبداعية، وإدارة الإيرادات، والابتعاد عن تضليل التحليل المالي.

4.تهتم بالمحاسبة بتداولات المتعاملين في السوق المالية، وهناك إختيارات عديدة يسلكها المتعاملين لتحقيق هذه المنفعة منها ما يمكن أن يوصف بأنه أخلاقي إذا روعي فيه العمل على التوازن بين المصلحة، ومنها ما هو غير أخلاقي.

5.أن يتوافر في المعايير المحاسبية قيم الصدق والعدالة والأمانة الأمر الذي يتطلب عند إعدادها مراعاة القيم الأخلاقية وهو ما يوفره المدخل الأخلاقي لنظرية المحاسبة.

6.الكشف عن المغالاة في المبالغ المدفوعة المقدمة إلى المديرين التنفيذيين في المؤسسات والإدارة العليا. 7. الكشف عن الممارسات المضادة للمنافسة أو تتنافى مع قيم المجتمع

بالتوفيق إن شاء الله